

Distr.: General
1 May 2023
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
19-10 تموز/يوليه 2023
تسريع التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)
والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على
جميع المستويات

تقرير المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن دورته السابعة

مذكرة من الأمانة العامة

تحليل الأمانة العامة طيه، كمساهمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية
المستدامة، تقرير المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن دورته
السابعة التي عقدت يومي 29 و 30 آذار/مارس 2023.



الرجاء إعادة استعمال الورق



تقرير المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن دورته السابعة

المحتويات

الصفحة

3	أولاً - الحضور
4	ثانياً - افتتاح الدورة وإقرار جدول الأعمال
6	ثالثاً - الجزء السياساتي الرفيع المستوى: "ضمان تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أوقات الأزمات المتعددة"
7	رابعاً - اجتماعات المائدة المستديرة للتعلم من الأقران
9	خامساً - الجلسة العامة: منتصف الطريق نحو عام 2030: تسريع التحولات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا
10	سادساً - اختتام الدورة
11	المرفق موجز المناقشات الذي أعده الرئيس المشارك

أولا - الحضور

- 1 - عُقدت الدورة السابعة للمنتدى الإقليمي للتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا كاجتماع مختلط في قصر الأمم في جنيف يومي 29 و 30 آذار/مارس 2023. وشارك في رئاسة الدورة كل من رئيس مجلس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، البوسنة والهرسك، السفير ميلوش بريكا، ومندوب المجلس الاتحادي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، سويسرا، السفير ماركوس روبي.
- 2 - وحضر الدورة ممثلو الدول الـ 52 التالية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، وإسبانيا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدنمارك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا، وطاجيكستان، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.
- 3 - وحضرت الدورة الدول غير الأعضاء التالية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا: البرازيل، وتونس، وجنوب أفريقيا، والعراق. وحضرت الدورة أيضا دولة فلسطين غير العضو التي لها صفة المراقب.
- 4 - وكان الاتحاد الأوروبي ممثلاً بوفد الاتحاد الأوروبي لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. وشاركت في الدورة أيضا المفوضية الأوروبية، والوكالة الأوروبية للبيئة، والمصرف الأوروبي للاستثمار، ووكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي.
- 5 - وحضر الاجتماع ممثلو هيئات الأمم المتحدة وإداراتها وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمنظمات والمبادرات ذات الصلة: مكتب التنسيق الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسكو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومقر الأمم المتحدة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وآلية الأمم المتحدة للمياه، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وحضر الاجتماع أيضا المنسقون المقيمون وممثلون عن مكاتب المنسقين المقيمين من 15 بلدا ومنسقة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية في كوسوفو⁽¹⁾.

(1) تُهَمُّ الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

6 - وشارك في الدورة ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية التالية: مصرف التنمية الآسيوي، ومجلس أوروبا، ومؤتمر السلطات المحلية والإقليمية التابع للمجلس الأوروبي، والمركز الأوروبي للتنبؤات الجوية المتوسطة المدى، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومصرف التنمية الأوروبي الآسيوي، واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمعهد الأوروبي للغابات، ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس التعاون الإقليمي، والمركز البيئي الإقليمي للفوقاز، والاتحاد من أجل المتوسط، ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة.

7 - وشارك في الدورة أيضا ممثلون عن حوالي 200 منظمة غير حكومية وكذلك ممثلون عن الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ومنظمات أخرى. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بأسماء المشاركين على الموقع الشبكي للمنتدى الإقليمي (<https://regionalforum.unece.org/events/regional-forum-2023>).

ثانيا - افتتاح الدورة وإقرار جدول الأعمال

8 - أقر المنتدى الإقليمي جدول الأعمال المؤقت للدورة، بصيغته الواردة في الوثيقة ECE/RFSD/2023/1.

9 - وأكد الرئيسان المشاركان في ملاحظتهما الافتتاحية على أن الاجتماع يُعقد في وقت عصيب استثنائي. ذلك أن آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والأزمات المتعددة تعيق إحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما ازداد انتكاسا من جراء الحرب الدائرة في أوكرانيا. ولا تنمية مستدامة تكون بلا سلام، ولا سلام يكون بلا تنمية مستدامة. وأشارا أيضا إلى أن المشاكل الهيكلية لا تزال قائمة في المنطقة، ومنها مثلا عدم المساواة والهجرة وتغير المناخ. وما قد أُحرز من تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة غير كاف، ومن ثم لزوم مضاعفة الجهود لتجنب ازدياد أزمة التنمية المستدامة تفاقمًا. وحضور عدد كبير من المشاركين المنتدى الإقليمي إنما هو، في حد ذاته، مدعاة لأمل يُرتجى وأمانة على التزامهم بخطة عام 2030. وفي منتصف المدة الفاصلة عن عام 2030، تلزم سياسات وحلول مبتكرة لتسريع إحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولتخفيف ما ينجم عن الأزمات من تأثير. وهناك أمثلة جيدة داخل المنطقة يلزم توسيع نطاقها. وينبغي العمل بشكل مشترك وإقامة شراكات قوية بين المجتمع المدني والقطاع الخاص، بما يشمل العلماء والإحصائيين، والأهم من ذلك، الشباب، الذين لهم الحق في العيش في مجتمع سليم على كوكب سليم. والمنتدى الإقليمي فرصة متاحة للمنطقة لكي تؤكد دورها كرائد عالمي في مجال التنمية المستدامة ولكي تقدم رسائل قوية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر تحت رعاية الجمعية العامة (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة).

10 - وأبرزت نائبة الأمين العام، في رسالتها المصورة، ما يؤثر على منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أزمات متتالية في الوقت الحالي، ومنها التوترات الجيوسياسية، وأزمة المناخ، والآثار المتبقية لجائحة كوفيد-19، وارتفاع تكاليف التمويل الذي يضر بالاقتصادات الهشة ضررا شديدا. ورغم هذه التأثيرات المعاكسة، فالتغيير أمر ممكن، وسيلته المبادرات من قبيل الاتفاق الأخضر الأوروبي وحزم الحوافز المالية الكبيرة المدفوعة لتخفيف تأثير الجائحة. أما التزام الشباب فهو أيضا مدعاة للأمل وسيُدعم عن طريق مكتب

الأمم المتحدة للشباب المنشأ حديثاً. ويُحرز في المنطقة تقدم مهم في مجال الرقمنة وفي التحول إلى نظم الطاقة المتجددة وذات الكفاءة والجهود المبذولة لرفع مستوى إدارة الموارد المائية وتوفير البنية التحتية. وهناك زخم عالمي ينجم عن مناسبات الأمم المتحدة الرئيسية، من قبيل الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واعتماد إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي مؤخراً غايته المتمثلة في "حفظ التنوع البيولوجي في 30 المائة من اليابسة الأرض ومياهها الداخلية و 30 في المائة من بحارها"، ومشروع الاتفاق الذي يُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولايات الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر فرصة حاسمة لرسم مسار جديد غايته تحقيق التغيير التحويلي. وينبغي أن تركز الجهود على حزمة حوافز لأهداف التنمية المستدامة وعلى التغييرات السياسية التي يمكن أن تسفر عن آثار مضاعفة على عمليات التحول الرئيسية.

11 - وأكدت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في رسالتها المصورة، على أهمية المنتدى الإقليمي باعتباره علامة فارقة في سلسلة من المناسبات التي تسبق عقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه، ثم عقد أكثر مناسبات هذا العام أهمية، ألا وهي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر. وذكرت بأن العالم، في العديد من المجالات، بعيد عن بلوغ هدفه المتمثل في تحقيق خطة عام 2030. ومع ذلك، فمن المهم الاعتراف بأن التقدم قد أحرز، منذ اعتماد الخطة في عام 2015، في مجالات بعينها، على الخصوص مجالات الحد من وفيات الأطفال والأمهات، والرقمنة ودورها في تسهيل الوصول إلى المعلومات، والوصول إلى التمويل للسكان الريفيين، وتطور تكنولوجيات الطاقة المتجددة. والعالم كله تقريباً قد اكتسب فهماً لعملية الاستعراض الوطني الطوعي. وقد أصبح الاتحاد الأوروبي، في عام 2023، أول منظمة تتجاوز حدود الولاية الوطنية تقدّم استعراضاً طوعياً، مهددة بذلك الطريق لغيرها من المنظمات كي تقوم بذلك مستقبلاً. وتظهر نتائج الاستعراض الوطني الطوعي أن تقدماً قد أحرز، ولكن يلزم المضي قدماً في التسريع، كما يلزم إدخال تغييرات هيكلية عميقة والتخلي عن اتباع نهج العمل كالمعتاد في مجال التنمية المستدامة وإتاحة تمويل أفضل. ولا بد من الوفاء بوعد التضامن والازدهار الذي قُطع في عام 2015.

12 - وأكدت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا من جديد أن المنطقة بعيدة عن تحقيق خطة عام 2030. وتطرقت المتكلمة إلى موضوع الحرب في أوكرانيا، فدعت إلى إحلال السلام بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وقالت إن من المهم أن نظل متفائلين وواقعيين من القدرة على تحقيق مستقبل أفضل للجميع. وفي ضوء الحالة الراهنة، من الضروري وضع سياسات وإجراءات ذات آثار بعيدة المدى لإحداث تغيير تحويلي، مع الاستفادة من أوجه التآزر لضمان التسريع. وأهداف التنمية المستدامة التي تُستعرض في عام 2023 هي تلك التي تمتلك فيها اللجنة الاقتصادية لأوروبا الخبرة التقنية. فبالنسبة للهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، تشكل اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية أداة رئيسية للتعاون في مجال المياه العابرة للحدود. أما بالنسبة للهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، فإن منتدى رؤساء البلديات يدعم دور المدن والسلطات المحلية في حفز إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستعقد الدورة السبعون للجنة في نيسان/أبريل بشأن موضوع التحولات الرقمية والخضراء من أجل التنمية المستدامة، بغية توفير رؤى ودوافع جديدة للعمل في هذه المجالات وبالتالي المساهمة في تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة.

13 - وقدمت مديرة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة التابع للبرنامج الإنمائي معلومات عن عمل منظومة الأمم المتحدة في المنطقة لتحسين الدعم المقدم لتسريع التنمية المستدامة. وقد عززت منصة التعاون الإقليمي لأوروبا ووسط آسيا أوجه التآزر وحسّنت التعاون بين كيانات الأمم المتحدة الإقليمية لدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في الميدان. ويستمر العمل على تطوير مركز إقليمي لإدارة المعارف؛ وحسّنت الشفافية بإصدار التقرير السنوي الإقليمي الثالث عن نتائج منظومة الأمم المتحدة؛ وأدت استراتيجية لتطوير العمل على الصعيد الإقليمي إلى زيادة الكفاءة وخفض التكاليف التشغيلية؛ وقدمت التحالفات القائمة على القضايا ذات الأولويات المواضيعية المحددة المشورة والدعم التقنيين لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وعززت اتساق السياسات والدعوة المشتركة. وتشمل الإجراءات ذات الأولوية لعام 2023 ما يلي: تزويد الأفرقة القطرية بالدعم فيما يتعلق بمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل؛ والنهوض بالتكنولوجيا الخضراء من أجل انتقال عادل في مجال الطاقة؛ ودعم الحكومات في الأعمال التحضيرية للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ والنهوض بالعمل في مجال الأمن الغذائي؛ ومواصلة العمل بشأن التحول الرقمي؛ والتصدي لما ينتج عن الحرب في أوكرانيا من أزمات اللاجئين والمشردين داخليا.

ثالثا - الجزء السياساتي الرفيع المستوى: "ضمان تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أوقات الأزمات المتعددة"

14 - أتاح الجزء السياساتي الرفيع المستوى فرصة لتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة من خلال عرض لنتائج التقرير المرحلي السنوي للجنة الاقتصادية لأوروبا عن أهداف التنمية المستدامة⁽²⁾.

15 - وشاركت الوفود التالية في المناقشة العامة الرفيعة المستوى التي تلت ذلك، بالترتيب الذي يقتضيه البروتوكول: هنغاريا، وكازاخستان، وتركمانستان، وكرواتيا، وجمهورية مولدوفا، والبرتغال، ورومانيا، والبوسنة والهرسك، وأوكرانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وتشيكيا، وصربيا، وإسرائيل، وبولندا، وسويسرا، وألمانيا، والنمسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقدم ممثلو المجتمع المدني والشباب تقارير عن الاجتماعات والمشاورات التحضيرية. ومارس الاتحاد الروسي، وكذلك الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، حقهم في الرد في نهاية هذا الجزء.

(2) التقرير متاح على الرابط التالي: <https://w3.unece.org/sdg2023/>.

رابعاً - اجتماعات المائدة المستديرة للتعليم من الأقران⁽³⁾

ألف - المجموعة الأولى من الموائد المستديرة

الهدف 6

المياه النظيفة والصرف الصحي: توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

كان المنظران الرئيسيان هما اللجنة الاقتصادية لأوروبا واليونسكو. وأدار الجلسة كل من ماركو كينر، مدير شعبة البيئة، اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وأنا لويزا ماسوت طومسون - فلوريس، مديرة المكتب الإقليمي للعلم والثقافة في أوروبا، اليونسكو. وقدم مدخلات موضوعية كل من الجهات التالية: إسرائيل؛ وتشيكيا؛ والجبل الأسود؛ وجورجيا؛ وصربيا؛ وطاجيكستان؛ وفنلندا؛ وهولندا؛ والاتحاد الأوروبي؛ و Diploria، وآلية المشاركة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني؛ واللجنة الدولية لحوض نهر سافا؛ والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية؛ ومجموعة Lavazza؛ ومجموعة Suez؛ وآلية الأمم المتحدة للمياه.

الهدف 7

طاقة نظيفة وبكفاءة ميسورة: تسريع الانتقال في مجال الطاقة وتعزيز قدرة نظم الطاقة على الصمود بزيادة كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة

كان المنظران الرئيسيان هما اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأدار الجلسة كل من داريو ليغوتي، مدير شعبة الطاقة المستدامة، اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وهانز - يورغن والتر، الرائد العالمي لشؤون التمويل المستدام في شركة Deloitte، ألمانيا. وقدم مدخلات موضوعية من كل من: ألمانيا؛ وأوكرانيا؛ وجورجيا؛ ومقدونيا الشمالية؛ وشركة ACCIONA Energy، ومصرف DZ Bank؛ والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير؛ والآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني؛ ومصرف التنمية الأوروبي الآسيوي؛ ومنظمة موئل من أجل الإنسانية؛ وبورصة لوكسمبورغ؛ ومؤسسة RES؛ وجامعة إكستر؛ وشركة Vanguard Properties؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

باء - المجموعة الثانية من الموائد المستديرة

الهدف 11

مدن تقود التحول: إجراءات أهداف التنمية المستدامة والتعددية الجديدة

كان المنظران الرئيسيان هما اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومكتب الاتصال في جنيف لموئل الأمم المتحدة. وأدار الجلسة أخيم فينمان، مدير الشراكات الاستراتيجية، معهد جنيف للدراسات العليا الدولية والإنمائية. وقدم مدخلات موضوعية من كل من: جمهورية مولدوفا؛ وسلوفينيا؛ وأثينا؛ وبشيك؛ وبون (ألمانيا)؛ ولندن؛ ومديد؛ تيرانا؛ ورابطة "مدن بلا أحياء فقيرة"، ومختبر دبلوماسية المدن، ومؤتمر السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا، وآلية المشاركة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني؛ ومركز جنيف

(3) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن اجتماعات المائدة المستديرة للتعليم من الأقران على الرابط التالي:

<https://regionalforum.unece.org/events/round-tables-regional-forum-2023>

المعني بالمدن، وشبكة اتحادات الإسكان في أوروبا، وفريق مشروع OneWorks المعني بميكولايف؛ والمنسق المقيم للأمم المتحدة في تركمانستان.

الهدف 9 (الجزء الأول)

الصناعة والابتكار والبنية التحتية: بنية تحتية خضراء ومستدامة وقادرة على الصمود

كان المنظمان الرئيسيان هما اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وأدار الجلسة يووي لي، مدير شعبة النقل المستدام، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وفرانك فان رومباي، رئيس مكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في جنيف. وقدم مدخلات موضوعية من كل من: إيطاليا؛ وبولندا؛ وجورجيا؛ وفرنسا؛ والآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني؛ والمجلس الاستشاري العلمي للأكاديميات الأوروبية؛ وشركة Norm Cement؛ ومنظمة OneWorks؛ ومجموعة Renault؛ والمنتدى العالمي لتنسيق اللوائح المتعلقة بالمركبات.

الهدف 9 (الجزء الثاني)

الصناعة والابتكار والبنية التحتية: الابتكار التحويلي لتسريع التنمية المستدامة

كان المنظم الرئيسي هو اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وأدار الجلسة كجيل - هاكان نارفيلت، كبير مستشاري الشؤون الاستراتيجية، الوكالة السويدية للابتكار. وقدم مدخلات موضوعية من كل من: أوزبكستان؛ وسلوفينيا؛ ومبادرة Climate-KIC؛ وشركة Connected Places Catapult؛ والآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني؛ وشركة PurCity.

الهدفان 9 و 17

الصناعة والابتكار والبنية التحتية والشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: شراكات من أجل التنمية الرقمية المستدامة والشاملة للجميع

كان المنظمون الرئيسيون هم مجموعة الأمم المتحدة للتحوّل الرقمي لأوروبا وآسيا الوسطى، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وأدارت الجلسة ناتاليا موتشو، المديرية الإقليمية، المكتب الإقليمي لرابطة الدول المستقلة، الاتحاد الدولي للاتصالات. وقدم مدخلات موضوعية كل من الجهات التالية: أرمينيا؛ وأذربيجان؛ وأرمينيا؛ والبوسنة والهرسك؛ وبولندا؛ وجمهورية مولدوفا؛ وجورجيا؛ وسلوفينيا؛ وسويسرا؛ وكازاخستان؛ والنرويج؛ والهيئة الفرنسية لتنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد وتوزيع الصحف؛ والمديرية العامة لشبكات الاتصالات والمحتويات والتكنولوجيا التابعة للمفوضية الأوروبية؛ وآلية المشاركة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني؛ والمركز الأوروبي للتنبؤات الجوية المتوسطة المدى؛ والجمعية القيرغيزية المعنية بالإنترنت، ووكالة الفضاء البرتغالية؛ وشركة Waste Ukraine Analytics؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

خامسا - الجلسة العامة: منتصف الطريق نحو عام 2030: تسريع التحولات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

16 - في بداية الجلسة العامة، شاركت الوفود التالية، التي كانت لم تتمكن من المشاركة في الجزء السياساتي الرفيع المستوى بسبب ضيق الوقت، وذلك بالترتيب الذي يقتضيه البروتوكول: أرمينيا وبيلاروس وأذربيجان. وأعقب ذلك عرض الرئيسين المشاركين الرسائل الرئيسية المنبثقة عن اجتماعات المائدة المستديرة للتعلم من الأقران.

17 - وحذر وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في رسالة بالفيديو، من أن الوعود المقطوعة في أهداف التنمية المستدامة عرضة للخطر، وأن إحراز التقدم قد توقف، بل انعكس اتجاهه في بعض الحالات. وقد حان الوقت الآن لإعطاء دفعة للإجراءات وتحفيز التحولات والقيام باستثمارات حاسمة. ويجب أن يكون مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة صرخة تحشد الهمم للتحول من حاضر متأزم إلى مستقبل أكثر سلاما ومراعاة للبيئة وشمولا للجميع. وينبغي لمؤتمر القمة أن ينظر في إصلاح الهيكل المالي الدولي وتحويل الاقتصاد العالمي بحيث يكون مستداما وقادرا على الصمود وشاملا للجميع؛ والنهوض بالخدمات الأساسية ذات الجودة العالية التي تكفل الصحة والتعليم والكرامة الإنسانية؛ وبلورة أفكار لطرق عملية تُتبع في التسريع بإزالة الكربون للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية؛ وزيادة الدعم للبلدان النامية حتى تتكيف مع الأزمات الحالية والمقبلة، دون ترك أحد خلف الركب.

18 - وتلا ذلك تقديم الرئيسين المشاركين فريق أصحاب المصلحة المتعددين المؤلف من المتكلمين التالي بيانهم:

- أوسا بيرسون، مديرة البحوث ونائبة مدير معهد ستوكهولم للبيئة وعضو فريق العلماء المستقل المعني بتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2023؛
- ولازلو بوريلي، مستشار الدولة لدى رئيس وزراء رومانيا؛
- ودوشان تساركييتش، مساعد الوزير، وزارة حماية البيئة، صربيا؛
- وباتريك أوديه، رئيس جمعية التمويل المستدام السويسري، رئيس مجلس الإدارة، مصرف Bank Lombard Odier & Co. Ltd؛
- وناتاشا دوكوفسكا، نيابة عن آلية المشاركة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني؛ وأرينا لوجينوفا، منسقة الشبكة، مسؤولة عن شبكة الشباب في الاتحاد الروسي، شبكة حلول التنمية المستدامة.

19 - وشاركت الوفود التالية في المناقشة العامة: بيلاروس، وسويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية، ومجلس أوروبا. وأخذ الكلمة أيضا ممثل عن المجتمع المدني. واستخدم وفد أرمينيا حقه في الرد على مداخلة أذربيجان في بداية الجلسة العامة.

20 - ويرد في المرفق موجز للمناقشات التي جرت في الجلسات العامة واجتماعات المائدة المستديرة للتعلم من الأقران. ويمكن الاطلاع على البيانات المكتوبة على الموقع الشبكي للمنتدى الإقليمي (<https://regionalforum.unece.org/events/regional-forum-2023>).

سادسا - اختتام الدورة

21 - أعربت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا، في ملاحظاتها الختامية، عن امتنانها للجهات التي ساعدت في الأعمال التحضيرية للمنتدى، وللفريق المنظم التابع للأمانة، والكيانات الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وللدول الأعضاء التي قدمت الدعم المالي، وهي: ألمانيا وسويسرا والمملكة المتحدة. وشددت أيضا على أن التعاون القوي بين المستويين الإقليمي والقطري مطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن اللجنة الاقتصادية لأوروبا تعمل بشكل وثيق مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية على تحقيق ذلك.

22 - وقبل اختتام الجلسة، شكر الرئيسان المشاركان المنظمين والمشاركين وأوصحا بأن مشروع تقرير المنتدى الإقليمي، بما في ذلك موجز المناقشات الذي أعده الرئيسان المشاركان، سيُعمَّم بغرض إبداء التعليقات عليه. وستكون الصيغة النهائية المساهمة الرسمية المقدمة من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2023 الذي سيعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

موجز المناقشات الذي أعده الرئيس المشاركان

الجزء السياساتي الرفيع المستوى بشأن موضوع "ضمان تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أوقات الأزمات المتعددة"

1 - يُستشف من التقرير المرحلي عن أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأوروبا وضع يلزم فيه، الآن وقد بلغ منتصف الطريق حتى عام 2030، إحراز الكثير من التقدم. وتظهر الدراسة، التي أعدت استناداً إلى منهجية مشتركة بين جميع اللجان الإقليمية، أن المنطقة ستحقق 21 غاية فقط من أصل 169 غاية من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وهذا عدد دون عدد الغايات التي قُيِّمت في عام 2022 على أن العمل فيها يسير في المسار الصحيح، وهو 26 غاية. أما بالنسبة لـ 79 غاية، فيلزم تسريع وتيرة إحراز التقدم فيها، وهو عدد مرتفع مقارنة بـ 64 غاية مقيّمة في العام الماضي. وعلى غرار ما استنتج في التقييم السابق، يلزم عكس الاتجاهات الحالية بالنسبة لـ 15 غاية. وقد تحسّن توافر البيانات حيث أمكن، حسب ما جاء في تقييم عام 2023، تغطية عدد من الغايات يفوق عددها في عام 2022 بعشرة غايات. ومع ذلك، لا تزال البيانات غير كافية لتقييم 54 غاية.

2 - وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة التي ستخضع لاستعراض متعمق في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2023، من الواضح أنه لا يوجد مجال للرضا عن الذات. ذلك أن العمل لا يسير في المسار الصحيح إلا في غاية واحدة من غايات الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، وهي الحصول على المياه المدارة بأمان، غير أن بعض التقدم قد أحرز أيضاً في مجال الإجهاد المائي وكفاءة استخدام المياه. والحصول على الطاقة معتم على نطاق واسع، ولكنه الغاية الوحيدة من غايات الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة التي يسير العمل فيها في المسار الصحيح. أما فيما يتعلق بالهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، فإن الوضع أفضل على اعتبار الأداء الجيد في ثلاث غايات، ولكن التراجع مستمر في الغاية المتعلقة بتطوير البنية التحتية. ولا يزال التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة غير متسق، ولكن لا يلزم عكس أي اتجاه لتحقيق الهدف بحلول عام 2030. وفيما يتعلق بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، لن تتحقق أربع غايات إذا لم يتم عكس الديناميات الحالية، على الرغم من أن المنطقة تبلي بلاء حسناً فيما يتعلق باستخدام الإنترنت واشتراكات النطاق العريض.

3 - وقد أعاقَت الأزمات المتعددة، التي لم تنعكس بعد بشكل كامل في البيانات المتاحة، تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد كانت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) نكسة استلزمت اعتماد مبادرات صحية، ولكن أيضاً مبادرات لتعزيز الحماية الاجتماعية ودعم النشاط الاقتصادي. وتشكل الحرب في أوكرانيا وعدم اليقين الاقتصادي المتزايد عقبات جديدة أمام النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولا تزال أزمنا المناخ والتنوع البيولوجي وكذلك التدهور البيئي المستمر تعيق إحراز التقدم. ورغم هذه الصعوبات، شدد المشاركون على ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4 - وتظل خطة عام 2030 خريطة الطريق العالمية الوحيدة للتغلب على ما يواجهه من صعوبات حالياً وللتعافي منها وإيجاد مجتمعات أقدر على الصمود. وسيتيح مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر 2023 الفرصة لإحداث زخم جديد للنهوض بهذه الخطة وتنشيط الجهود

العالمية نحو اقتصاد عالمي أخضر وعادل وأكثر استدامة لا يترك أحدا خلف الركب. وينبغي أن تكون الأزمة محفزا للعمل الإيجابي والتغيير، بما يسفر عن مبادرات عالية التأثير وبحيث يكون التضامن والقيادة والالتزام، في الوقت ذاته، أمورا لازمة.

5 - ولا يزال إحراز التقدم في مجال المساواة بين الجنسين ضروريا للنهوض بأبعاد خطة عام 2030، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بل يجب أن يكون الأساس لجميع الإجراءات، لولا أن بعض الانتكاسات قد لوحظت منذ تفشي الجائحة. وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، تضع الاستراتيجية الدولية للمرأة والفتاة المساواة بين الجنسين في صميم الأنشطة المتعلقة بهذه الأبعاد الثلاثة.

6 - وقد ظلت حماية الأشخاص من الفئات المهمشة عند محاولة التخفيف من الأثر الاجتماعي - الاقتصادي للصدمات المختلفة مصدر قلق رئيسي للسياسات المنفذة في المنطقة تصديا للآزمات الأخيرة. ففي صربيا، ركزت مبادرات شتى على الحصول على بيانات موثوقة وحسنة التوقيت من أجل تحديد الفئات الأكثر استحقاقا للدعم. أما في تركمانستان، فالأمن الغذائي مجال مثير للانشغال الشديد.

7 - وقد استمرت عملية التطوير المؤسسي ووضع الاستراتيجيات والخطط ومواءمتها مع خطة عام 2030 في جميع أنحاء المنطقة، مع مراعاة الظروف المتغيرة. ففي بعض البلدان، مثل جمهورية مولدوفا وصربيا، ترتبط هذه المبادرات أيضا بأوجه التقدم المحرز في الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وفي ألمانيا، حددت ستة مجالات وحدد لها ما يوافقها من الأفرقة المشتركة بين الوزارات. أما في أرمينيا، فيُنظر إلى أهداف التنمية المستدامة على أنها وسيلة لتنفيذ الإصلاحات الداخلية وتطوير استراتيجية التحول في أرمينيا بحلول عام 2050، والتي توفر إطارا لتنفيذ تلك الأهداف. وفي أذربيجان، توجت عملية المواءمة بإصدار استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة 2022-2026، التي تتضمن خطة عمل متكاملة تماما مع أهداف التنمية المستدامة.

8 - ويمكن للتعليم والموارد البشرية المؤهلة أن تضيف زخما كبيرا للتنمية المستدامة. ففي رومانيا، وضعت مبادرة لتوفير التدريب للخبراء حتى يتمكنوا من تعزيز قدراتهم في شتى المجالات ذات الصلة في مختلف الوزارات. وبشكل أعم، فإن زيادة الوعي العام أمر حاسم للنجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهو ما ينطوي على إعلام الجمهور وتنقيفه بشأن أهمية كل هدف منها وبترباطها جميعا.

9 - وعلاوة على الجوانب المؤسسية والسياساتية، تظل المبادرات الرامية إلى إشراك مختلف الجهات الفاعلة، بما فيها الأوساط الأكاديمية والعلمية والقطاع الخاص والمجتمع ككل، محط تركيز هام لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين على جميع المستويات، مع التركيز بوجه خاص على المتضررين منهم بشكل غير متناسب أو المتخلفين عن الركب.

10 - والاستعراضات الوطنية الطوعية آلية يمكن استخدامها لتنسيق الجهود التي تشارك فيها مختلف الجهات الفاعلة وحشد الدعم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهي تستخدم لإقامة شراكات مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما يشمل مختلف مستويات الإدارة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين، على الرغم من أن مستوى المشاركة يختلف في المنطقة. وقد عقدت النمسا اجتماعات تحضيرية مع مختلف الشركاء، بمن فيهم ممثلون من بلدان الجنوب، للحصول على مزيد من الأفكار. وتساعد الاستعراضات الوطنية الطوعية أيضا على تحديد الحلول اللازمة للتغلب بإحراز تقدم في المجالات المتأخرة. ولا تشمل المبادرات المقدمة الجهود المحلية فحسب، بل تشمل كذلك الجهود المتصلة

بالعمل الدولي، وهو ما سيحتل مكانا بارزا في الاستعراض الطوعي المقبل للاتحاد الأوروبي. ويقترح المجتمع المدني أن تُناقش مشاريع الاستعراضات الوطنية الطوعية في الدورات المقبلة للمنندى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

11 - ويستلزم إحراز التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة توطيّن الأهداف. ففي البوسنة والهرسك، تنفذ العديد من الحكومات المحلية استراتيجيات للتنمية المستدامة التي تتلاءم مع إطار البلد لأهداف التنمية المستدامة، على النحو الذي يروج له مجلس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي ألمانيا، نشرت عدة مدن استعراضات محلية طوعية لعرض أفضل الممارسات وبدء تشغيل شبكة إلكترونية وطنية للمشاركة على المستوى المحلي. وإشراك الحكومات المحلية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية. وشددت وفود مختلفة على الدور المفيد الذي يمكن أن يقوم به منندى رؤساء البلديات في تيسير هذه المشاركة.

12 - ويظهر التوسع الحضري السريع ودور المدن في الدينامية الاقتصادية أهمية الاستراتيجيات التي تتصدى لتحديات التنمية العمرانية، في المدن الكبيرة وفي المناطق الريفية، كما يتبين من مبادرات حديثة في كازاخستان. وتُعزّز التنمية الإقليمية المتساوية في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لعام 2030 في كرواتيا، التي تسترشد بخطة عام 2030. وفي جمهورية مولدوفا، فتدعم التنمية المحلية من خلال برنامج رئيسي للبنى التحتية للمجتمعات المحلية. أما في البرتغال، فقد وُضعت استراتيجية وطنية للمدن الذكية.

13 - ويلزم إقامة شراكات أقوى بين البلدان المتقدمة والنامية، التي لديها موارد أقل لتنفيذ خطة عام 2030. وزيادة الدعم ضرورية ليس من حيث المساعدة الإنمائية الرسمية فحسب، بل أيضا من حيث أشكال التمويل الأخرى، من المصادر العامة والخاصة على حد سواء. وتقود المملكة المتحدة حولا مبتكرة لإتاحة تمويل التنمية ومعالجة الاحتياجات في مجال البنية التحتية. وتسعى خطة عمل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الأمن المائي العالمي إلى تعزيز النظم المحلية والعالمية لكي تلبي احتياجات السكان الذين يعانون من نقص في الخدمات. أما إسرائيل، فتعزز جهود التعاون الدولي لوضع سياسات مائية مسؤولة وشاملة للجميع. وجعلت البرتغال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أولوية شاملة في استراتيجيتها للتعاون الإنمائي لعام 2030. ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى الإسهام في النهوض بالخطة المتعددة الأطراف من خلال استراتيجية البوابة العالمية وخطة حسن الجوار والتنمية والتعاون الدولي.

14 - ويمكن للتعاون دون الإقليمي أن يضيف زخما لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد استحدثت البوسنة والهرسك منندى أهداف التنمية المستدامة لغرب البلقان كمنصة لتقاسم وتبادل المعارف والسياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وتروم المبادرات في آسيا الوسطى، بما في ذلك كازاخستان، أيضا تعزيز التعاون دون الإقليمي دعما لأهداف التنمية المستدامة.

15 - والتعاون الإقليمي ضروري لتحقيق خطة عام 2030؛ ولذلك فإن الدور الذي يتعين على اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تؤديه حاسم في هذا الصدد، ولا سيما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض المتعمق في المنندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2023 وبالدعم المقدم إلى بلدان في آسيا الوسطى وغرب البلقان. وعموما، هناك حاجة إلى التعاون الوثيق والحلول المشتركة، بروح الشراكة والمسؤولية المشتركة. ولا يمكن معالجة الصعوبات الحالية إلا ببذل جهود مشتركة تترجم إلى مشاريع محددة وعملية المنحى. والتحديات التي تؤثر علينا اليوم تمتد إلى ما هو أبعد من الحدود ولا يمكن حلها إلا بالعمل المشترك التضامني.

16 - ويتطلب وضع سياسات عامة تعزز أهداف التنمية المستدامة، على نحو ما أكدته سويسرا، بيانات دقيقة وموثوقة ومحدثة وقابلة للمقارنة، بما في ذلك البيانات الساتلية. ويلزم الاستثمار ابتغاء الحصول على الإحصاءات اللازمة، كأساس لما يُتخذ من قرارات تقوم على الأدلة. وينبغي أن يُسترشد بالبحث والمشورة العلميين في الإجراءات السياسية وأن يكونا مصدرا للحلول المبتكرة التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة جميعها. وفي النمسا، ستشارك شبكة من الجامعات والعلماء مشاركة فعالة في الاستعراض الوطني الطوعي الثاني.

17 - وتُكرت الحرب في أوكرانيا وتبعاتها في مداخلات العديد من الوفود. فهنغاريا أكدت على آثار الحرب المضرة بالاقتصادات الأوروبية وانعكاساتها السلبية المتمثلة في الانقسام إلى كتل. وأفادت جمهورية مولدوفا بأنها لا تزال ملتزمة بتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين الأوكرانيين، رغم ما تلاقيه في ذلك من صعوبات. وأعربت إسرائيل عن قلقها إزاء تأثير الغزو الروسي لأوكرانيا على المدنيين ودعت إلى تقديم مساعدات إنسانية على وجه السرعة. ونددت أوكرانيا بالعدوان الروسي وذكرت أن أهداف التنمية المستدامة تشكل أساس خطة التعافي من تبعات الحرب. وفي تشيكيا، دفع التدفق الكبير للاجئين الأوكرانيين إلى مبادرات متعددة لتحسين إتاحة الإسكان. وذكرت بولندا أن الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا يجب أن تتوقف وأكدت أن الغزو قد عزز التضامن والعزم على تحويل الاقتصادات نحو تنمية أكثر دينامية لمصادر الطاقة المتجددة. وأبرزت المملكة المتحدة ما أسفر عنه غزو أوكرانيا من دمار وإضرار بقدرة المنطقة على تحقيق خطة عام 2030. وأيدت النمسا وألمانيا بيان الاتحاد الأوروبي الذي يدين العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، الذي يعيق تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. ورفض الاتحاد الروسي جميع الاتهامات وقال إن الجزاءات التي تفرضها البلدان الغربية تقوض تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشددت بيلاروس أيضا على الآثار السلبية للجزاءات على التنمية المستدامة.

18 - وأبرز التقرير الصادر عن منتدى المجتمع المدني، الذي حضره كل من الرئيسين المشاركين والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا، أن التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة قد تدهور، نتيجة لأثر الأزمات المتعددة، في سياق تزايد العنف ضد المرأة والعمال ومجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وتنامي عدم المساواة. وقد حدثت زيادة ملحوظة في الإنفاق العسكري في المنطقة، مما أدى إلى تحويل وجهة الأموال من الإنفاق على الصحة والتعليم والإنفاق الاجتماعي إلى الإنفاق العسكري. ويتقلص حيز المجتمع المدني في أجزاء من المنطقة، لأسباب منها التشريعات الموجهة ضد منظمات المجتمع المدني. وينبغي ألا تستخدم هذه الأزمات كذريعة لتراجع إحراز التقدم، بل محفزا لمضاعفة الجهود. وينبغي احترام سلامة جميع البلدان وكرامة وحقوق جميع الناس، على تنوعهم. ويجب إشراك المجتمع المدني في عمليات صنع القرار وإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار التقارير البديلة عن أهداف التنمية المستدامة لتحديد السياسات.

19 - وأشار التقرير المتعلق بالمشاورات الشبابية أيضا إلى عكس التقدم المحرز في النهوض بخطة عام 2030، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية مباشرة على الشباب. ودُعي إلى إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة الشباب في القرارات التي تؤثر عليهم. ولا يمكن وضع السياسات التي تعني الشباب دون إشراكهم في الأمر. ويواجه الشباب أشكالا متقاطعة من التمييز تحتاج إلى معالجة. ويجب الاعتراف بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي كقضية من قضايا حقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة. ولا بد من معالجة ظروف العمل غير المستقرة وغير العادلة.

نتائج اجتماعات المائدة المستديرة للتعلم من الأقران

ألف - المجموعة الأولى من الموائل المستديرة

الهدف 6

المياه النظيفة والصرف الصحي: توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

20 - إن منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا لا تسير في المسار الصحيح لتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، مما يعيق بدوره تحقيق العديد من الأهداف والغايات الأخرى لخطة عام 2030. وتوجد العديد من الممارسات والأدوات الإقليمية الجيدة لتسريع وتيرة إحراز التقدم؛ ومع ذلك، لكي تكون تلك الممارسات والأدوات فعالة، لا بد من إعطاء الأولوية للعمل في مجال المياه على المستوى السياسي.

21 - وشدد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، الذي عقد في نيويورك في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023، على لزوم تكثيف الإجراءات بشكل عاجل لمعالجة أزمة المياه والصرف الصحي وضمان الحصول العادل على المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع. وكان المؤتمر فرصة مهمة لتحفيز أصحاب المصلحة على العمل، كما أسفر عن أكثر من 700 التزام أصبحت الآن جزءاً من خطة العمل المتعلقة بالمياه. ومن الأهمية بمكان تنفيذ هذه الالتزامات وتمويلها واستعراض التقدم المحرز فيها بانتظام. وينبغي إضافة المياه إلى جداول أعمال مؤتمرات القمة والعمليات السياسية المقبلة التي تتجاوز قطاع المياه، بالنسبة للأحداث الرئيسية مثل مؤتمر الأطراف بشأن المناخ وبشأن التنوع البيولوجي.

22 - وفي حين أن الحصول على خدمات مياه الشرب المدارة بشكل آمن متاحة لـ 96 في المائة من السكان في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، حيث يحقق 20 بلداً إمكانية الحصول عليها للجميع، فإن الحصول على خدمات الصرف الصحي لا يزال يمثل تحدياً، إذ يقدر 27 مليون شخص حتى إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية. وكثيراً ما تخفي البيانات المجمعة أوجه عدم المساواة. وينبغي أن تركز السياسات والاستثمارات على إزالة التفاوتات القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية؛ وضمان القدرة على تحمل التكاليف وإتاحة الحصول على الخدمات للفئات المتضررة والمهمشة بشكل غير متناسب، وفي أماكن محددة مثل المدارس والمستشفيات؛ ومعالجة قضايا الصحة أثناء فترة الطمث. والبروتوكول المتعلق بالماء والصحة الملحق باتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية لعام 1992، من خلال الدعم المقدم لإجراء التقييمات الذاتية للحصول العادل على المياه وخدمات الصرف الصحي، وآلية تحديد الأهداف التدريجية وإطار الإبلاغ، ودعم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس ومرافق الرعاية الصحية، أداة مفيدة لإعمال حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي.

23 - وبفضل التقدم المحرز في معالجة مياه الصرف الصحي المنزلية، انخفض التلوث الثابت المصدر للمياه بشكل عام في جميع أنحاء المنطقة. ومع ذلك، لا تزال عمليات تصريف مياه الصرف مهمة، مع تباين كبير بين المناطق دون الإقليمية والبلدان. أما التلوث بالمواد البلاستيكية، الناجم عن الجسيمات البلاستيكية الكبيرة والدقيقة والنانوية، فهو أيضاً مصدر قلق مشترك فيما يتعلق بالصحة العامة والمياه العذبة والمحيطات. ويمثل التطور السريع لقطاع التعدين في بعض البلدان مخاطر تلوث إضافية، عندما لا يقترن بسياسات وآليات إنفاذ قوية. ويتطلب تحسين جودة المياه وحماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي إجراءات متضافرة، على النحو الذي يروج له التوجيه الإطاري للاتحاد الأوروبي بشأن المياه والاتفاق

الأخضر الأوروبي، اللذين يتيحان مجموعة من المبادرات السياساتية لتحسين جودة الموارد المائية وإدارتها المستدامة، وتحفيز الاستثمارات في المشاريع المستدامة المتعلقة بالمياه. وينبغي أن تركز الإجراءات على منع التلوث من مصدر منتشر والتلوث من مصدر ثابت وطوال دورات حياة المنتج، ولا سيما فيما يتعلق بالملوثات الثابتة والخطرة والجسيمات البلاستيكية الدقيقة، علاوة على حفظ النظم الإيكولوجية واستعادتها.

24 - والتغيرات الهيدرولوجية الناجمة عن تغير المناخ، مثل زيادة تواتر وحجم الفيضانات والجفاف وتدهور النظم الإيكولوجية المائية والتغيرات في تدفقات الأنهار، تسبب أضراراً بشرية واقتصادية، وتجعل الإدارة المستدامة للمياه أكثر صعوبة وذات تأثير سلبي على النظم الإيكولوجية للمياه العذبة. ومن التدابير الممكنة لمعالجة هذه المشاكل تحسين الحصول على البيانات وتبادلها، بما في ذلك البيانات الجغرافية المكانية، من أجل التوقع الفعال للفيضانات والجفاف، وإدارة الطلب على المياه وخطط الإدارة الشاملة للأحواض. وينبغي أن يُضمّن تناول قضايا المياه في المساهمات المحددة وطنياً والسياسات المناخية واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث. أما الحلول القائمة على الطبيعة، مثل احتباس المياه الطبيعية أو استصلاح الأراضي الرطبة، فهي نهج فعالة وميسرة التكلفة لتحسين القدرة على الصمود في وجه الصدمات والكوارث المناخية والإجهاد المناخي. وهذه الحلول، التي يتزايد الترويج لها في المنطقة، تدعم أيضاً إدارة المياه من المصدر إلى البحر وحماية المناطق الساحلية. ويمكن لأدوات مثل المعيار العالمي للحلول المستمدة من الطبيعة الخاص بالاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية أن تدعم الممارسات الجيدة بما يساعد البلدان على دمج الحلول القائمة على الطبيعة في إدارة المياه.

25 - وفي ضوء الطلب المتزايد على المياه وزيادة الإجهاد المائي ونُدرة المياه، يلزم تحسين الإدارة الرأسية والأفقية، وتعميم استخدام التكنولوجيات المبتكرة وزيادة التعاون بين أصحاب المصلحة والقطاعين العام والخاص والبلدان تحسيناً لكفاءة استخدام المياه وتعزيزاً للنهج الاقتصادي الدائري. ويجب تسليط الضوء على الأمثلة المتعلقة بالشركات التي تتخذ إجراءات مبتكرة لإعادة استخدام مياه الصرف للأغراض الطاقية والزراعية أو تحسين كفاءة استخدام المياه. والسياسات التي تدعم استخدام مياه الصرف والمغذيات في الزراعة والصناعة، دون تقويض السلامة، تجلب فوائد اقتصادية كبيرة وتساعد على تحسين كفاءة استخدام المياه، مع تحقيق حماية البيئة. أما التقييمات التشاركية والمتعددة أصحاب المصلحة والمشاركة بين القطاعات للصلة بين المياه والغذاء والطاقة والنظم الإيكولوجية، مثل التقييم الذي أجري بنجاح في حوض نهر ألاباني باستخدام منهجية الترابط بموجب أحكام اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات، فتساعد على تحسين كفاءة استخدام الموارد.

26 - وتمثل منطقة عموم أوروبا المنطقة الأكثر تقدماً على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالتعاون في مجال المياه العابرة للحدود، حيث تغطي 20 بلداً جميع مناطق أحواضها العابرة للحدود بترتيبات تشغيلية للتعاون في مجال المياه، وهي من بين ما مجموعه 24 بلداً حققت هذه النتيجة على مستوى العالم. ويعزى هذا الإنجاز أيضاً إلى اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية. ومنذ اعتماد الاتفاقية في عام 1992، وُضع أكثر من 100 اتفاق بشأن المياه المشتركة. غير أنه، في أوروبا الشرقية والقوقاز خاصة، فيما يتعلق بالمياه الجوفية، لا يزال التعاون عبر الحدود غير كافٍ. وتبين الأمثلة المتعلقة بمنظمات الأحواض المتقدمة، مثل اللجنة الدولية لحوض نهر سافا واللجنة الفنلندية - السويدية للأنهار العابرة للحدود، أن التعاون عبر الحدود يمكن أن يحقق فوائد ملموسة ليس فقط فيما يتصل بالمياه، ولكن أيضاً فيما يرتبط بالعمل المناخي والقدرة على الصمود، والطاقة والأمن الغذائي، ومسايد الأسماك والتنوع

البيولوجي. وينبغي زيادة التمويل الكافي للتعاون عبر الحدود وإشراك المجتمع المدني، على غرار ما تمّ فيما يتعلق بحوض نهر دنيستر، وتعزيز القدرات وتحسين توافر المعلومات وتبادلها.

27 - ومن الأهمية بمكان تعزيز الإدارة الشاملة للجميع والمتعددة أصحاب المصلحة والمتكاملة للمياه من أجل التنفيذ الناجح والمتسق للهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 ككل. وتستدعي هذه الجهود إنشاء آليات شاملة للجميع وتشاركية للتشاور وصنع القرار تأخذ في الاعتبار أصوات الشباب. أما تولي المرأة أدواراً قيادية على قدم المساواة وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في صنع القرار، فهما أمران أساسيان. ويجب استخدام الصكوك القائمة، من قبيل اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، والبروتوكول المتعلق بالماء والصحة والصكوك الأوروبية، ويجب توسيع نطاقها.

الهدف 7

طاقة نظيفة وبكلفة ميسورة: تسريع الانتقال في مجال الطاقة وتعزيز قدرة نظم الطاقة على الصمود بزيادة كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة

28 - يمثل النهوض بتنفيذ الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة مساهمة حاسمة في تحقيق الأهداف المناخية، وضمان الاستدامة البيئية، وتوفير البنية التحتية اللازمة لمستقبل مزدهر للجميع. والتفكير وصنع السياسات بشكل متكامل والحوكمة الرشيدة والإجراءات الشاملة لعدة قطاعات من أجل تحسين كفاءة الطاقة ومستوى تعميم استخدام الطاقة المتجددة، كلها أمور ستحدد وتيرة الانتقال في مجال الطاقة.

29 - وفي حين أكد الموجز السياساتي القائم على الأدلة بشأن الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة الذي نشرته اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام 2022 الاتجاهات الإيجابية، فقد أقر بأن المنطقة لا تفعل ما يكفي لضمان أن يكون للطاقة دور أكبر في السعي إلى تحقيق مستقبل مستدام. والحالة الطاقية تتسم بالتغير، مما يزيد الحاجة الملحة إلى تحقيق غايات الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة لتحسين قدرة نظم الطاقة على الصمود، بوسائل منها التصدي للتحديات السياسية المتعلقة بسلاسل الإمداد التي ستدعم التحول الأخضر.

30 - وفي عام 2019، استأثرت منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بنسبة 38 في المائة من إجمالي إمدادات الطاقة في العالم، وهو ما يمثل انخفاضاً مقارنة بـ 61 في المائة في عام 1990. وتسارع معدل التحسن في كثافة الطاقة من عام 2010 إلى عام 2019 مقارنة بالفترة من عام 1990 إلى عام 2010، وتجاوز معدل التحسن العالمي. وزادت حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة بأكثر من الضعف بين عامي 1990 و 2019، حيث ارتفعت من 5,8 إلى 12,8 في المائة. ومع ذلك، فشل الجزء الشرقي من المنطقة في جذب الاستثمارات لأنه يواجه حواجز مستمرة. ويمكن للخطط الحكومية القائمة أن تعكس هذا الوضع.

31 - وتظهر البيانات الحديثة والاتجاهات الجارية أن بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا لا تسير في المسار الصحيح للوفاء بالتزامات اتفاق باريس. وللحرب في أوكرانيا وأزمة الطاقة الناجمة عنها أثر سلبي، حيث تعود بعض الدول الأعضاء إلى استخدام مصادر الطاقة غير المستدامة. ولذلك تحتاج البلدان وجميع أصحاب المصلحة إلى تعزيز العمل للتحرك نحو نظام طاقة خال من الكربون بتسريع تعميم استخدام الطاقة المتجددة وتحسين الكفاءة في إنتاج الطاقة ونقلها وتوزيعها واستهلاكها. ويجب إيلاء الاهتمام للحلول الرقمية من أجل المساهمة بشكل كبير في هذا التسريع.

- 32 - وعلى الرغم من التقدم المستمر في زيادة كفاءة الطاقة وتوليد الطاقة المتجددة، هناك حواجز متعددة تبطئ وتيرة الانتقال. وهي تشمل، في جملة أمور، توافر المواد الخام الحيوية، والأطر السياساتية المعيبة، وإعانات الوقود الأحفوري، والافتقار إلى آليات السوق التمكينية، وعدم كفاية البيانات الموثوقة.
- 33 - وفي الوقت نفسه، يوجد العديد من الحلول التقنية والتنظيمية والمالية التي عُم استخداماتها بنجاح. ومن الممارسات الجيدة التي يمكن تكرارها تلك المتعلقة بآليات هيكل أسواق الطاقة وتلك المتعلقة بالضرائب، ولا سيما في قطاع الاستهلاك المنزلي للطاقة. ويمكن أن يؤدي إنكاء الوعي العام لزيادة مشاركة المواطنين ومساهماتهم إلى تسريع التغيير. ويجب توعية مستهلكي الطاقة بالفوائد المتعددة لزيادة كفاءة الطاقة وتعميم استخدام الطاقة المتجددة، وذلك استزادة في طلب المستخدمين النهائيين على الحلول التقنية والحلول غير التقنية على السواء.
- 34 - ويتطلب انتقال الطاقة استثمارات كبيرة في التكنولوجيات النظيفة والبنية التحتية، التي تحتاج إلى تمويل. ويمكن استخدام الأدوات التي تحسن صورة المخاطر والعائدات للاستثمارات، مثل الضمانات الحكومية أو الإعانات أو غيرها من معززات الائتمان، لاجتذاب المزيد من التمويل الخاص. ويمكن للمنتجات المالية الجديدة أن تستفيد من اهتمام المستثمرين المتزايد بالاستدامة.
- 35 - وإن كسر الحواجز التي تحول دون التوصل إلى حلول يجب أن يكون مدفوعا بالثقة والشفافية والتدريب والتعليم، مع التركيز بشكل خاص على الشباب، وعلى الرغبة في التعاون في تحقيق الأهداف المشتركة التي تقوم على مبادئ الانتقال العادل. ولجميع الجهات الفاعلة الرئيسية دور تضطلع به في دعم الحكومات من أجل اعتماد السياسات اللازمة لضمان يسر تكلفة الطاقة وقدرة النظم على الصمود، علاوة على الاستدامة البيئية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.
- 36 - والتعاون الدولي لتيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، أمر بالغ الأهمية، على اعتبار الاختلافات القائمة بين البلدان. وينبغي أن يكفل ذلك التعاون توافر التمويل الكافي لتوسيع نطاق البنية التحتية للطاقة ورفع مستوى التكنولوجيا لتوفير خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع.
- 37 - وقد يرى واضعو السياسات أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع. ولا بد من مراعاة الظروف والقدرات الوطنية. وينبغي إدراج الأهداف الطويلة الأجل في تصميم السياسات الحالية. ويلزم معالجة الحواجز السلوكية التي تقيد الابتكار وتمنع الاستفادة من إمكانات الرقمنة. وسيكون للانتقال في مجال الطاقة آثار كبيرة على أسواق العمل، مع حدوث تغييرات في المهارات المطلوبة. وفي حين أن بعض العاملين سيتأثرون سلبا، فإن نقص المهارات سيظهر في مجالات أخرى. ويستلزم الانتقال العادل في مجال الطاقة دعما كافيا يُوفّر له، بما يشمل التدابير المراعية للمنظور الجنساني، من أجل تحسين مهارات القوى العاملة وإكسابها مهارات جديدة، مع تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفا من السكان.
- 38 - وينبغي إدماج شواغل المرونة في جهود التخطيط القائمة وما يتصل بها من جهود. ويمكن تحسين مرونة المستخدم النهائي عن طريق تجنب الاستخدام غير الضروري للطاقة (هدر الطاقة) وزيادة كفاءة الاستخدام الضروري (كفاءة الطاقة). وعلى وجه الخصوص، سيؤدي تعميم استخدام مصادر الطاقة المتجددة والانتقال في مجال الطاقة إلى زيادة الطلب على المواد الخام الحيوية؛ ويجب إدارة هذا الطلب وفقا لذلك،

بوسائل منها تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري. وتغير المناخ هو بالفعل حقيقة ستؤثر بشكل أكبر على عرض الطاقة والطلب عليها.

39 - والهدف النهائي للسياسات الرامية إلى دعم الانتقال في مجال الطاقة هو ضمان التوازن الصحيح بين سعر تكلفة الطاقة وموثوقيتها واستدامتها البيئية. ونظام الطاقة المرن هو النظام الذي تساهم فيه الطاقة على النحو الأمثل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للبلد. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون النظام قادرا على الصمود والتعافي بسرعة من أي صدمات غير متوقعة، مع مراعاة الأثر المحتمل لتغير المناخ على موارد الطاقة في تخطيطه وعملياته.

40 - وبغية النجاح في التصدي للتحديات المتعددة التي تواجهها نظم الطاقة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، يجب على الدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات مركزة وأن تعزز التزامها بالسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتزام سياسي قوي، وموارد مالية أكبر بكثير، وأطر تنظيمية كافية، وموارد بشرية مؤهلة.

باء - المجموعة الثانية من الموائد المستديرة

الهدف 9 (الجزء الأول)

الصناعة والابتكار والبنية التحتية: بنية تحتية خضراء ومستدامة وقادرة على الصمود

41 - إجمالاً، تمثل الانبعاثات من أصول البنية التحتية، بما في ذلك الكربون الملازم في الإنشاءات الجديدة، نسبة 60 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة. وفي حين أحرز تقدم في إزالة الكربون من البنية التحتية على مدى العقد الماضي، فطريق تلك الجهود حتى تحقيق أهداف اتفاقية باريس ما زال طويلاً. وفي قطاع النقل، يفوق الطلب المتزايد على التنقل المعتمد على المحركات التحسينات المدخلة في مجال كفاءة استهلاك الوقود، والحصة من بين وسائل النقل، وكهربة أسطول المركبات.

42 - أما بالنسبة لقطاع تشييد البنى التحتية للنقل، فإن المنتجين الأوليين الصناعيين اللذين ما زالا يشكلان تحدياً خاصاً لإزالة الكربون بشكل فعال من حيث التكلفة هما الصلب والأسمنت. ويمثل كل منهما نسبة تتراوح بين 7 و 8 في المائة من الانبعاثات المرتبطة بالطاقة على مستوى العالم. وسيطلب تحقيق صافي انبعاثات صفريّة لثاني أكسيد الكربون لهذين القطاعين تخفيض الطلب، وزيادة جم التدوير وقيمتهم، وزيادة الاستثمار في تطوير حلول مبتكرة لتصنيع المواد والتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة والوقود الأخضر للإنتاج الأولي. ويتطلب الحد من بصمة الكربون لتشييد البنى التحتية للنقل تحسين أصول النقل الحالية لتحسين الكفاءة بدلاً من توسيع و/أو بناء أصول جديدة. ومن ثم يلزم أن تُطوّر سلسلة قيمة جديدة وسوق جديدة لمنتجات البناء والتصنيع المنخفضة الكربون تكونان محددين بوضوح.

43 - وبما أن الحكومات هي العملاء الرئيسيين لمشاريع البناء الكبرى، يلزم إجراء إصلاح شامل لنظام المشتريات العامة وبناء القدرات من أجل إدراج اعتبارات مراعاة البيئة. ويمكن للمشتريات العامة المستدامة أو المشتريات الخضراء في مشاريع البنى التحتية الكبيرة أن تحفز الحد من انبعاثات الكربون وابتكار منتجات وخدمات مراعية للاعتبارات البيئية.

44 - وقطاع النقل مساهم صاف في انبعاثات الكربون، لكنه معرض أيضاً لآثار تغير المناخ، بالنظر إلى أن بنيته التحتية تتأثر بشكل متزايد بالظواهر الجوية المتطرفة وارتفاع درجات الحرارة ومستويات

سطح البحر. ويمكن أن تتسبب هذه العوامل في إلحاق أضرار مادية بالبنية التحتية، مما يؤدي إلى تكاليف باهظة لإعادة الإعمار وخسائر اجتماعية - اقتصادية نتيجة لزيادة الوقت المستغرق في التنقل، ويقلل من توافر البنية التحتية أو مستويات سلامتها. وينبغي للحكومات، كخطوة أولى في عملية تكيف منسقة، أن تجري تقييمات منهجية للمخاطر ولقابلية التأثر والحرر لأصول النقل من أجل تحديد النقاط الساخنة التي تستلزم تنفيذ برنامج تدخل فعال من أجل زيادة التكيف. وعموماً، فنظراً للحاجة الملحة المتزايدة إلى التكيف مع تغير المناخ، ينبغي تشجيع التعاون الدولي بشأن تكيف البنى التحتية للنقل، وذلك مثلاً من خلال الإجراءات التي يتخذها فريق الخبراء التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تقييم آثار تغير المناخ والتكيف فيما يتعلق بالنقل الداخلي.

45 - ويقوم إطار التنظيم الداخلي للمركبات، الذي يدار من خلال المنتدى العالمي لتتسيق لوائح المركبات، بدور رائد في جعل المركبات أكثر استدامة ومراعاة للبيئة. وقد أصدرت لوائح بشأن انبعاثات المركبات وتوصيات بشأن جودة الوقود وكذلك بشأن سلامة المركبات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات والمركبات التي تعمل بخلايا الوقود الهيدروجيني، بما في ذلك متطلبات ديمومة بطاريات الجرّ للمركبات، وهي لوائح وتوصيات تستخدمها الحكومات والصناعة في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، تتوخى الفرقة العاملة المعنية بالتلوث والطاقة التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، التي تدرك أنه لا بد من اتباع نهج "دورة الحياة الكاملة" من أجل الحد من بصمة الكربون للمركبات، أن يُستحدث إجراء منسق لقياس بصمة الكربون للمركبات بحلول عام 2025. وفي نهاية المطاف، يجب أن يسفر استخدام أنواع الوقود ومصادر الطاقة الأكثر مراعاة للبيئة وإعادة تدوير الموارد أو إعادة استخدامها/إعادة تصميمها أثناء عملية التصنيع عن إزالة الكربون من عملية التوريد والإنتاج بأكملها.

46 - وأخيراً، ينبغي الاعتراف بأن لتطوير البنية التحتية للنقل، بما في ذلك دعم تحول وسائل النقل، دور هام في تعزيز النقل الخفيف الكربون. وينبغي استخدام سياسات النقل، في جملة أمور، لتشكيل الطلب على النقل وأنماط التنقل، وينبغي للحكومات أن تعمم الحوافز والمثبطات (المالية العامة أو غير ذلك) لمكافأة مبادرات إزالة الكربون وإعطاء الأولوية للاستثمار في وسائل النقل الأكثر مراعاة للبيئة، مثل السكك الحديدية أو النقل العام العديمة الانبعاثات والتنقل النشط (المشي وركوب الدراجات). ولتحفيز الابتكار وتحسين كفاءة تحويل الطاقة والتحول إلى الطاقة المتجددة، يجب تشجيع شركات النقل من خلال تسعير انبعاثات الكربون وإيجاد تتسيق و/أو تواصل أكثر فعالية بين المركبات والبنية التحتية التي تعمل عليها (بما في ذلك البنية التحتية للشحن/إعادة التزود بالوقود) ومنظومة الإمداد بالطاقة بشكل أعم، مع ضمان استبقاء التوازن بين العرض والطلب.

الهدف 9 (الجزء الثاني)

الصناعة والابتكار والبنية التحتية: الابتكار التحويلي لتسريع التنمية المستدامة

47 - كانت نقطة الانطلاق للجزء الثاني من اجتماع المائدة المستديرة، الذي تناول موضوع الابتكار التحويلي، هي إدراك أن التغييرات التدريجية في أنماط الاستهلاك والإنتاج ليست كافية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ولتسريع وتيرة إحراز التقدم، هناك حاجة ملحة لتحويل النظم الاجتماعية - الاقتصادية بأكملها. وسيطلب ذلك ابتكارات تكميلية في مختلف المجالات تسفر، مجتمعةً، عن تأثير تحويلي على الاستدامة الاقتصادية والبيئية.

48 - وتوجد بالفعل العديد من الحلول لتحقيق هذه الغاية، بينما يلزم استحداث حلول أخرى. فالبينة المبنية، على سبيل المثال، مسؤولة عن حوالي ثلث انبعاثات الكربون. وتتيح الابتكارات الحديثة، من حيث التصميم والعزل ومواد البناء وتوليد الطاقة ونظم التدفئة والتبريد والإثارة وإدارة المباني الذكية، إمكانية تشييد المباني بصفافي انبعاثات كربونية صفري. غير أنه وفقا لمعهد الموارد العالمية، فإن 1 في المائة فقط من المباني في جميع أنحاء العالم تستوفي هذا المعيار حاليا. ومن ثمّ الحاجة إلى مزيد من الابتكار لخفض تكاليف تشييد المباني بصفافي انبعاثات كربونية صفري وإجراء تجهيز تحسيني للمباني القائمة.

49 - والأمر نفسه ينطبق فيما يتعلق بالنظم الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية الأخرى، مثل توليد الطاقة وتوزيعها والنقل والصناعة والمدن، إذ أن من الممكن جعلها مستدامة، ولكن تسريع الابتكار مطلوب لتحقيق ذلك بسرعة. وفي نهاية المطاف، سيتم تطوير هذه الابتكارات، في منتجات وخدمات وعمليات إنتاج ونماذج أعمال جديدة وأكثر استدامة، وذلك في مختبرات البحث والتطوير في الجامعات والشركات، وستتخذ الشركات والمستهلكون في جميع أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا قرارات بشأن مقدار الاستثمار في تلك الابتكارات ومدى السرعة في تعميم استخدامها.

50 - ويكمن التحدي في أن الجدوى التجارية لابتكار واحد، وبالتالي الحافز على الاستثمار فيه، تتوقف غالبا على التقدم المحرز بشكل متزامن في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، تعتمد صلاحية المحركات النفاثة التي تعمل بالوقود الهيدروجيني على التزامن في إحراز التقدم في عملية إنتاج الهيدروجين النظيف وفي البنية التحتية للتخزين والتزود بالوقود في المطارات.

51 - ولذلك تحتاج الحكومات إلى التعاون مع المجتمع المدني وأوساط الأعمال للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاتجاه العام لجهود الابتكار، من أجل الحد من مخاطر فشل المبتكرين بسبب عدم إحراز تقدم كاف في المجالات التكميلية. وتحتاج الحكومات أيضا إلى مراجعة وتعديل اللوائح وسائر السياسات لمواءمة الحوافز الموجهة للقطاع الخاص مع الاتجاه العام لجهود الابتكار. وبدلا من تحفيز الابتكارات الفردية، سيكون من المهم أن تحفز السياسات تطوير منظومات الابتكار وأوساط الممارسين في مجال المعرفة والابتكار بغية تنسيق الابتكارات التكميلية التي تغير، بشكل تراكمي، استدامة قطاع ما أو مكان ما.

52 - ويلزم اتباع نهج موجه نحو الابتكار في صنع السياسات، ينطوي على إجراء تمارين استشرافية لتحديد الفرص والمخاطر على المدى المتوسط، وللاستجابة بسرعة للدروس المستفادة والتجريب في منصات الاختبار التنظيمية قبل توسيع نطاق السياسات.

53 - وإزاء هذه الخلفية، دُعي صانعو القرارات في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى أخذ زمام المبادرة في إقامة شراكات جديدة بين الحكومات والأعمال التجارية والمجتمع المدني للتوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن أهداف الأداء والجدول الزمني وبشأن اللوائح والمعايير وغيرها من السياسات الداعمة، بما يشمل مثلا ما يلزم لحفز الابتكار التحويلي الحقيقي من تمويل ومن بُنى تحتية.

الهدف 11

مدن تقود التحول: إجراءات أهداف التنمية المستدامة والتعددية الجديدة

54 - تواجه المدن تحديات متعددة. وهي تشمل عدة أمور منها عواقب تغير المناخ، والآثار المترتبة على فقدان التنوع البيولوجي، وتلوث الهواء، وإدارة النفايات، وزيادة السكان وشيخوختهم، والهجرة. ويحد التمويل غير الكافي من القدرة على التصدي لهذه التحديات تصدياً فعالاً.

55 - وعلى الرغم من هذه الصعوبات، تسعى المدن جاهدة لإحراز تقدم في تنفيذ الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة والغايات الأخرى المتعلقة بالمناطق الحضرية. وقد اتخذت مبادرات متعددة لمعالجة تبعات الجائحة وتغير المناخ، من أجل تعزيز قدرة المدن على الصمود ووضع خطط بشأن أهداف التنمية المستدامة. وتتمثل الأولويات الرئيسية في الحاجة إلى زيادة القدرة على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الإنسان؛ والحاجة الملحة إلى تطوير النقل الحضري المستدام؛ وأهمية إنشاء مساحات عامة نابضة بالحياة، ووضع حلول قائمة على الطبيعة وتوفير مساكن لائقة ميسرة التكلفة. ومن شأن التخطيط الحضري المستدام والمرن أن يدعم هذه الجهود.

56 - واستجابت مدينة لندن للحاجة إلى زيادة القدرة على الصمود بوضع استراتيجية لقدرة المدينة على الصمود. وفي ضوء الكوارث التي يسببها الإنسان والكوارث الطبيعية، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة الدمار الناجم. وكان للزلازل الأخيرة في الجمهورية العربية السورية وتركيا أثر كارثي يتطلب استجابة طارئة مهمة. وشدد المجتمع المدني على أهمية وجود شبكات مجتمعية قوية لمعالجة هذه المشاكل. ومن أجل دعم جهود التعمير في المدن والمستوطنات البشرية الأخرى، وضعت وزارة تنمية المجتمعات والأقاليم في أوكرانيا مشروع إطار لخطط الإصلاح المتكامل للمستوطنات (الأقاليم). ويتمثل أحد المشاريع الرائدة الموصوفة في هذا السياق في وضع خطة رئيسية لمدينة ميكولايف.

57 - وسلط الضوء على التنقل المستدام باعتباره تحدياً رئيسياً آخر. وتعالج مدينة بون (ألمانيا) هذا الأمر من خلال استراتيجية بون لعام 2019، وذلك بتجريب مفاهيم التنقل الجديدة في الأحياء الصغيرة. وفي أثينا، تركز خطة العمل للفترة 2021-2030 على تعزيز التنقل النشط واستعادة مناطق الراجلين في المدينة وزيادة الإقبال على ركوب الدراجات.

58 - وتركز مدن أخرى خططها للتنمية الحضرية على مبادرات المدن الذكية والرقمنة، بوسائل تشمل تطبيق أحدث التكنولوجيات لجعل المنازل قابلة للتحكم فيها عن بُعد. وقدمت أركاداغ (تركمانستان) وبيشكيك أمثلة على هذا النهج المتبع. واستفادت بيشكيك استفادة كبيرة من نموذج المدينة الذكية المستدامة الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأوروبا للاستعداد للخطوات التالية، بما في ذلك إعداد أول استعراض محلي طوعي.

59 - والقدرة على تحمل تكاليف الإسكان، حسبما ذكره الاتحاد الأوروبي لإسكان أوروبا، هي تحد آخر للعديد من المدن. وقد وضعت سلوفينيا برنامجاً وطنياً للإسكان من خلال قانونها للإسكان لتحسين القدرة على تحمل تكاليف السكن وإمكانية الحصول عليه. وأشارت سويسرا إلى الحاجة الملحة إلى تحسين كفاءة الطاقة، بتشجيع المدن والكائنات على تجديد المباني واستخدام الطاقات المتجددة. ويعد نقص المساحات الخضراء مشكلة شائعة تقوض التنوع البيولوجي. ويمكن أن يوفر إنتاج الأغذية محلياً، حسبما ذكرته منظمة

الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حلا للمشاكل البيئية ومشاكل القدرة على تحمل التكاليف. أما في تيرانا، فقد أعدت مبادرات متعددة لتشجيع إنتاج الأغذية وتقليل هدرها وتعزيز الابتكار ذي الصلة.

60 - ويتطلب جعل المدن أكثر استدامة موارد مالية. وفي إيطاليا، تخصص الخطة الوطنية للتعافي والقدرة على الصمود 20,7 بليون يورو لتنفيذ الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، في حين تخصص جمهورية مولدوفا الآن عائدات ضريبية للسلطات المحلية.

61 - وتشكل تدفقات الهجرة الكبيرة أيضا تحديا للعديد من المدن في المنطقة. وفي جمهورية مولدوفا، بدأ تنفيذ خطة طموحة تغطي التنمية المحلية وتدفقات الهجرة. وقد جُمع بين موارد الشتات وأشكال أخرى من التمويل للمشاريع المحلية.

62 - ويجب أن يكون الإنسان محور خطط التجديد الحضري وأن تحترم تلك الخطط ما للمدن من هوية. ولا يمكن التغاضي عن مشاكل السياسة العامة التي تطرحها شيخوخة السكان والصعوبات المحددة التي يواجهها الشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان. وينبغي النظر في مراعاة الاعتبارات الاستراتيجية في التخطيط الحضري فيما يتعلق بكبار السن، بما يتماشى مع مبادئ عقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة (2021-2030). وتغير المناخ هو التحدي الرئيسي الذي تحتاج جميع المدن إلى التركيز عليه في جميع خططها الحالية والمقبلة.

63 - وتقوم المدن بدور أكبر في العلاقات الدولية. فبالإضافة إلى التعاون بين المدن، ينطوي ذلك أيضا على التعاون مع الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية. وتمنح هذه الشبكة المتنامية من العلاقات المدن مزيدا من القوة لكي تتصدى للتحديات القائمة، وذلك أساسا من خلال تبادل المعارف. وتسمح لها هذه الروابط بالعمل معا لتصور وبناء مستقبل مستدام يتماشى مع خطة عام 2030. ويعد منتدى رؤساء البلديات، الذي سيعقد في جنيف يومي 2 و 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023، منبرا أساسيا لرؤساء البلديات لتبادل أفضل ممارساتهم. وهو يتيح إمكانيات متعددة للدعوة والتعميم، كما ييسر على وجه الخصوص إقامة الروابط وإجراء حوار هادف على الصعيدين المحلي والوطني.

64 - وسلط الضوء على أهمية التعاون من خلال الشراكات والتحالفات وشبكات المدن. ومن الأمثلة على التعاون الاستراتيجي فريق قيادة المدن الأربعين المعني بالمناخ وشبكة المدن الأوروبية. ومن الشراكات التي أبرزتها مدينتا أثينا وتيرانا باعتبارها جديرة بالذكر الخاص شبكة مدن البلقان الأربعين، التي تعزز التحالفات الناجحة بين المدن في منطقة دون إقليمية تتسم بوجود تحديات معينة مرتبطة بالتعاون بين البلدان.

65 - وأكدت بون وبشكيك ومؤتمر السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا أهمية الاستعراضات المحلية الطوعية، لأنها تساعد المدن على التواصل مع المواطنين ولأنها تنطوي على إمكانية عرض الإجراءات المتخذة، وذلك على المستوى الدولي. وسلط العديد من المشاركين الضوء أيضا على أهمية تعزيز الاستعراضات الوطنية الطوعية باستعراضات محلية طوعية.

66 - وذكرت مدريد ومدن أخرى أيضا بالحاجة إلى تحسين الحوار بين السلطات الوطنية والمحلية من أجل تحسين المواءمة بين السياسات والاستراتيجيات. وفي حين أن النهج الإنمائية قد تختلف على الصعيدين الوطني والمحلي، ينبغي للسلطات المحلية والوطنية أن تعمل على تحقيق الهدف المشترك. وكرر كل من أثينا ومركز جنيف للمدن تأكيد أهمية منح المدن شخصية قانونية دولية، كمنحها مثلا

المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حتى تتمكن من المشاركة في عمليات الأمم المتحدة بصفتها الشخصية.

67 - وخلص اجتماع المائدة المستديرة إلى أن المدن تتمتع بما يلزم من مرونة وابتكار وإبداع لمعالجة الحالات التي قد تبدو غير قابلة للتدبير وتقديم مساهمة هامة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. والمدن جهات فاعلة سياسية مهمة تتمتع بسلطات تحويلية وتعزز شكلا جديدا من أشكال التعددية التي أثبتت فعاليتها. ولضمان أن تكون التنمية الحضرية في المستقبل منصفة مُحكمة التخطيط، يجب أن تُمنح المدن والإدارات المحلية بالقدرات والموارد اللازمة وأن تُشرك بالكامل في الجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام 2030.

الهدفان 9 و 17

الصناعة والابتكار والبنية التحتية والشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: شراكات من أجل التنمية الرقمية المستدامة والشاملة للجميع

68 - تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية الرقمية أساسية لضمان تحقيق خطة عام 2030 بشكل عام. والشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة والقطاعات والبلدان ومستويات الإدارة ضرورية لضمان نجاح التنمية الرقمية والحيولة دون اتساع الفجوات بسبب التفاوتات في سرعة اعتماد التكنولوجيات الجديدة. والدور الحفاز لمنظومة الأمم المتحدة في دعم التنمية الرقمية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي دورٌ حاسم. وقد تساعد أدوات مثل مجموعة أدوات التنمية الرقمية والنماذج القطرية للتنمية الرقمية على تعزيز نهج موحد تتبعه الأمم المتحدة في المسائل الرقمية.

69 - ولا يزال الافتقار إلى بنية تحتية رقمية قادرة على الصمود والفجوة الرقمية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، مع عدم المساواة في القدرة على الاتصال الإلكتروني في المدارس، أمورا تمثل تحديا كبيرا. وتكافح البلدان غير الساحلية، على وجه الخصوص، من أجل توفير تلك القدرة على الاتصال. وهناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، إلى جانب السياسات واللوائح المناسبة، لتحسين الوصول إلى الإنترنت. وتعد نظم رسم خرائط النطاق العريض ضرورية لتحسين المعرفة بشأن نطاق الشبكات والخدمات الرقمية وجودتها. وتسمح هذه النظم لمنظمي القطاع بتقييم المنافسة في السوق والثغرات في التغطية التي تتطلب التمويل، مع تسهيل اختيار مقدمي الخدمات من قبل المواطنين. وتعد القدرة على تحمل تكاليف الوصول إلى الإنترنت والأجهزة مصدر قلق رئيسي في مجال السياسات. وتوفر مبادرة Partner2Connect، التي أنشئت بالتعاون الوثيق مع مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا، منصة لتحفيز الاستثمار وتسخير الشراكات من أجل التنمية الرقمية المستدامة والشاملة للجميع، مع اتخاذ إجراءات واسعة النطاق والتأثير على أرض الواقع.

70 - ومع نمو مجتمع المعلومات، تطمح البلدان إلى أن تصبح اقتصادات رقمية مدفوعة بالابتكار، ولكنها غالبا ما تقتصر إلى القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لإدماج الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن لمبادرات مثل تحالف الابتكار وريادة الأعمال من أجل التنمية الرقمية التابع للاتحاد الدولي للاتصالات أن تساعد في سد هذه الفجوات. ويعتمد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل خاص على الابتكار. غير أنه، نتيجة لمحدودية فرص الحصول على التمويل، ولا سيما في حالة المقاولات الصغيرة والمتوسطة، تعجز الأعمال التجارية عن الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة والابتكار، مما يقوض

قدرتها التنافسية. ويمكن أن يؤدي الحصول على التمويل والمنح ونظم القسائم في جميع مراحل تطوير الأعمال إلى دعم تنمية قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعما فعالا.

71 - وخدمات الحكومة الرقمية شرط أساسي لنجاح التحول الرقمي. فهي ضرورية لتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة والفعالية للمواطنين. ولتوفير الخدمات العامة الرقمية، من الضروري تطوير منظومة للحكومة الإلكترونية تتميز بالمرونة. ويعد تقديم الرقمنة كخدمة، من خلال منصة رقمية المكاتب الأمامية، طريقة فعالة لمقدمي الخدمات لكي يقوموا برقمنة الخدمات العامة بطريقة سريعة وموحدة وفعالة من حيث التكلفة وقابلة للتطوير. ومن الضروري مراعاة منظور المستخدمين عند تصميم الخدمات وتوفيرها باللغات المحلية لضمان شمولها للجميع وإمكانية الوصول إليها.

72 - وينبغي أن تركز التنمية الرقمية على الإنسان، وأن تأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للصلة بين حقوق الإنسان والحكومة الرشيدة والتكنولوجيات الجديدة. وغالبا ما تكون المؤسسات غير قادرة على توفير ضمانات كافية للتعامل مع المخاطر المستجدة والآثار غير المرغوب فيها لهذه التكنولوجيات، مثل الأعراف الاجتماعية السلبية، وانتهاكات خصوصية البيانات، والمضايقة والتسلط على الإنترنت، من بين أمور أخرى. وينبغي للبلدان أن تضع أطرا معيارية وأن تحدث التشريعات القائمة لتوفير ضمانات ضد هذه الآثار.

73 - وينبغي أن تلبى الأدوات والخدمات الرقمية، من حيث تصميمها، احتياجات جميع النساء والفتيات. وينبغي تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الرقمية لإزالة الحواجز التي تحول دون المساواة في الوصول. ويحتاج أصحاب المصلحة إلى تعزيز سياسة عدم التسامح مطلقا مع العنف الجنساني عبر الإنترنت الذي يحدث من خلال التكنولوجيا أو يُعظم أثره باستخدامها. وينبغي لكيانات القطاع العام والخاص على السواء أن تعطي الأولوية لمنع هذه التجاوزات والقضاء عليها. وفي هذا الصدد، ينبغي تحويل توصيات لجنة وضع المرأة إلى إجراءات فعلية.

74 - وأعرب ممثلو المجتمع المدني عن قلقهم إزاء القيود الرقمية، مثل الحجب وتقييد الوصول إلى موارد المعلومات، وأوصوا بوضع شرعة حقوق رقمية بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني. وهناك حاجة إلى بذل جهود متجددة لتطوير الدراية الرقمية والمهارات الرقمية، لا سيما لدى كبار السن والفئات الضعيفة، في مجالات منها مجال حماية البيانات والخصوصية. وهذا أمر لازم لبناء الثقة وطمأنة الناس، وتقليل التأثير السلبي الذي ينجم عن إساءة استخدام المعلومات وعن المعلومات المضللة وتعزيز الشمول الرقمي. والتكنولوجيات الجديدة محورية أيضا في تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتحسين الشفافية والمساءلة والمشاركة المدنية واللامركزية. ويمكنها أيضا أن تقلص التفاوتات والحواجز التي تحول دون الوصول.

75 - وينبغي أن تكون التنمية الرقمية سليمة بيئيا وموثوقة اجتماعيا ومزدهرة اقتصاديا. ويجب أن يستمر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السعي إلى أن يصبح أكثر دائرية واستدامة من أجل معالجة قضايا مثل النفايات الإلكترونية واستهلاك الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة، مع الاستمرار في التوافق مع اتفاقية باريس. وفي ظل الارتفاع السريع في الطلب على الفلزات الأرضية مثل الغرافيت والليثيوم والكوبالت، تعد السياسات والإجراءات الفعالة من قبل الحكومات أساسية لتلبية الاحتياجات من المواد الخام الحيوية مع منع الأضرار البيئية والاجتماعية للمجتمعات المحلية.

76 - وينبغي أن تضع التدابير التشريعية معايير للمشتريات العامة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون مراعية للبيئة. أما توحيد الرقمنة وشفافية البيانات وقابليتها للتشغيل البيئي، فهي أمور ضرورية. ولا بد من الاستثمار في أدوات قياس البصمة البيئية وبصمة الكربون للتكنولوجيات والإفصاح عن نتائج ذلك القياس. وغالبا ما تقتصر السلطات إلى المهارات اللازمة لاستخدام الأدوات التحليلية للتنبؤ بتكلفة وديناميات التحول الرقمي الدائري وخفيض الكربون. وهناك حاجة إلى جمع البيانات وتخزينها لدعم عمليات صنع القرار. والتعاون بين السلطات التنظيمية للبيئة والسلطات التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر أساسي، من أجل الاستفادة من المعرفة التقنية التكميلية اللازمة لتقييم دورة حياة الأجهزة الرقمية بأكملها من أجل إجراء قياسات وتوقعات دقيقة.

77 - وتساعد البيانات الفضائية (بما في ذلك الصور الساتلية) وإنترنت الأشياء وغيرها من التكنولوجيات الجديدة والناشئة على تتبع التنوع البيولوجي، وتنفيذ تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتوفير توقعات أكثر دقة للظواهر الجوية المتطرفة. ونظم الإنذار المبكر، التي تستخدم مزيجا من بيانات الرادار والسواتل ومحطات الأرصاد الجوية، بمساعدة الحواسيب الفائقة الأداء ونماذج التوقع التي تشمل أحدث التطورات العلمية، توفر إنذارات مبكرة بالظواهر الجوية المتطرفة وتحمي السكان، بما في ذلك في سياق الأزمات الإنسانية. ويمكن لمبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع أن تدعم البلدان في تعميم استخدام هذه النظم. ويمكن أن تتيح البيانات الفضائية أيضا دعم أنظمة النقل الأكثر مراعاة للبيئة بالتمكين لاستخدام السيارات ذاتية القيادة. ويمكن تخفيض استهلاك الطاقة بتوفير بيانات آنية عن حركة المرور وحالة الطرق، مع ضمان التواصل الإلكتروني بين السيارات، بما في ذلك في المناطق التي لا توجد بها بنية تحتية أرضية.

جيم - الجلسة العامة

منتصف الطريق نحو عام 2030: تسريع التحولات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

78 - في حين أن التقدم المحرز حتى الآن في الماضي قدما في تنفيذ خطة عام 2030 غير كاف، فإن الأدلة العلمية المعروضة في تقرير التنمية المستدامة العالمي لعام 2023 المرتقب صدوره تظهر أن التحول ممكن ويمكن تشكيله بطريقة تحمي التنمية المستدامة وتعززها. وتتطوي أهداف التنمية المستدامة على روابط إيجابية أكثر من انطوائها على روابط سلبية، مما يسهل التدخلات لإحداث التغيير التحويلي. ويلزم إجراء تحليل سياقي دقيق من أجل صوغ السياسات المناسبة.

79 - والتحول عملية تتطلب أنواعا من الإجراءات تختلف بحسب المراحل. أما رعاية الابتكار والتوجه الاستراتيجي المحدد من قبل الحكومات، فهي أدوات مهمة في عملية التحول هذه. وتكتسي القدرة على معالجة المفاضلة بين الأهداف أو تضاربها أهمية بالغة، وقد تتطلب بناء القدرات اللازمة. ومن الضروري إدارة الروابط المشتركة في شتى مراحل هذه العملية، بالدعم بالمشورة العلمية ضمن أمور أخرى.

80 - وهناك حاجة إلى أطر مؤسسية مناسبة لدعم التحول الذي تحركه الإرادة السياسية، في نهاية المطاف. ويكفل اتساق السياسات باعتماد نهج يشمل الحكومة بأسرها، تكمله مشاركة المجتمع بأسره. ويشكل تعزيز التعليم والمهارات ذات الصلة لدى موظفي الخدمة المدنية استثمارا سليما يزيد من فعالية التدخلات، كما تبين في رومانيا. وعند معالجة أوجه الترابط بين الأهداف في عالم مترابط، تكتسي الشراكات والحوار أهمية حاسمة لدفع عجلة التحول.

81 - والتحول الأخضر هدف تحويلي رئيسي، وقد أسفر في صربيا عن مبادرات متعددة في مجالات مختلفة، بما في ذلك إدارة النفايات والاقتصاد الدائري وتلوث الهواء. وتُقرن التغييرات القانونية والتنظيمية بتطوير البنية التحتية. ومن أجل تحقيق اقتصاد مستدام ودائري ومحاييد من حيث الكربون، من الضروري زيادة الاستثمار والمعرفة والمهارات والابتكار والتقنيات والشراكات. ويمكن للتعاون دون الإقليمي، بما في ذلك بدعم من الأمم المتحدة، أن يساعد على إيجاد فرص جديدة للنهوض بالتنمية المستدامة.

82 - ويعد القطاع المالي أحد أهم الرافعات في دفع التحول نحو تحقيق التنمية المستدامة. وتُخصص أموال الاستثمار بشكل متزايد بما يتماشى مع اعتبارات الاستدامة. ويمكن للجهات الفاعلة المالية أيضا أن تعمل مع الشركات للتأثير على ممارساتها التجارية. وتتعاكس معايير الاستدامة في تقييم المخاطر وتقييم الشركات، مما يوفر دليلا مفيدا بشكل متزايد لقرارات الإقراض. وتؤدي التغييرات التنظيمية ووضع المعايير، بما في ذلك تصنيف الاتحاد الأوروبي للأنشطة المستدامة، إلى توسيع نطاق مراعاة الاستدامة في تخصيص الموارد. ويمكن للقطاع المالي أن يكون محفزا للتغيير من خلال المبادرات التي تعزز التعاون بين أصحاب المصلحة والبحث والدعوة. ويتطلب حجم وتعقيد التحول المستدام مدّ الجسور بين أصحاب المصلحة المتعددين في دوائر التمويل والحكومة والتنمية الدولية.

83 - وتنفذ مبادرات تحويلية بعيدة المدى في بلدان مختلفة. ففي الولايات المتحدة، ستموّل بموجب قانون الاستثمار والوظائف في البنية التحتية وقانون خفض التضخم استثمارات ضخمة في إزالة الكربون من إمدادات الطاقة، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وبناء بنية تحتية مستدامة وقادرة على الصمود. وفي الاتحاد الأوروبي، تركز خطة الاتفاق الأخضر للصناعة على أربع ركائز (بيئة تنظيمية مبسطة ويمكن التنبؤ بها، ووصول أسرع إلى التمويل، وتعزيز المهارات، والتجارة المفتوحة) لتعزيز التقنيات النظيفة والابتكار في أفق تحقيق صناعة ذات صافي انبعاثات صفري. وينظر إلى تغير المناخ على أنه فرصة لزيادة القدرة التنافسية. وسيطلب ذلك تعزيز التعاون على مختلف المستويات، بما في ذلك كجزء من عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

84 - ولفت المجتمع المدني الانتباه، في قراءة للأحداث السابقة، إلى الاستجابات غير المنصفة للأزمات الأخيرة وإلى أن الحالة في بلدان الجنوب كانت محفوفة بالمخاطر أصلا قبل الصدمات الواقعة مؤخرا. وفي حين أن الوعي بالاستدامة قد زاد، فإن المخصصات المالية والخطط الحالية تقل بكثير عما هو مطلوب. وثمة حاجة إلى تنفيذ استراتيجيات لإلغاء الديون وتوفير التمويل الكافي لمجموعة حوافز لأهداف التنمية المستدامة التي تصل إلى الجميع، ولا سيما إلى الأشخاص المعرضين لخطر الاستبعاد. ولا ينبغي اعتبار العمل غير المدفوع الأجر الذي تقوم به المرأة موردا مجانيا. ويجب احترام حدود الكوكب وحدود البيئة. وينبغي وضع حد لجميع أشكال التمييز، كما ينبغي أن تتوقف المحاولات الرامية إلى تقييد دور المجتمع المدني في بعض البلدان. وينبغي إشراك المجتمع المدني ليس في وضع الاستعراضات الوطنية الطوعية فحسب، بل أيضا في الإجراءات التي ينبغي اتباعها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل الحوار الاجتماعي.

85 - وشددت ممثلة الشباب على ضرورة مكافحة الوصم والتمييز، وضمان المساواة في الحصول على جميع الخدمات، وسد الفجوات القائمة. ويجب أن يتوقف اضطهاد الناشطين الشباب. ويجب أن يكون التدريب الداخلي مدفوع الأجر بشكل عادل وأن يمنح جميع الأفراد فرصا مجدية للحصول على عمل لائق. وينبغي إشراك الشباب في عمليات الاستعراضات الوطنية الطوعية وجعلهم مصدرا من مصادر المساءلة. فالاستثمار في الشباب استثمار في المستقبل.